الوضع الاقتصادي في السودان في ظل الحكم المصري

1821م-1881م.

أ : مرزقلال لعماري

جامعة سكيكدة (الجزائر)

الملخص :

تهدف هذه الدراسة لإبراز الجهود المصرية للنهوض بالاقتصاد السوداني عند امتداد حكمها اليه سنة 1821م، والمتمثلة في الاهتمام بالقطاع الزراعي بتطوير الأساليب التقنية وتدريب السودانيين وتشجيع المحاصيل النقدية، وتنمية ثروته الحيوانية وحمايتها وتحسين نسلها، وتطوير الصناعة خاصة صناعة السفن والسواقي وحلج القطن والنيلة، وتكثيف عملية البحث عن المعادن في مختلف أنحاء البلاد، وتوسيع نطاق التجارة داخليا وخارجيا ومحاولة إصلاح الشؤون المالية والحد من الأثار القاسية لضرائب.

Abstract:

This study aims to highlight the Egyptian efforts to advance the Sudanese economy upon the extension of its rule to it in the year 1821, represented in the interest in the agricultural sector by developing technical methods, training the Sudanese and encouraging cash crops, developing and protecting its livestock, improving its offspring, developing industry, especially making ships, boats, cotton and Nile ginning, and intensifying the research process. For minerals across the country, expanding trade internally and externally, trying to reform finances and curbing the harsh effects of taxes.

المقدمة:

بدأت الصلة المباشرة بين مصر والسودان الحديث عند نجاح حملة محمد علي باشـــا في ضـــم الســـودان الى الاملاك المصرية العثمانية سنة 1821م، ومهما كانت الاسباب والدوافع التي ادت الى ضمه فقد اتسعت رقعة السودان الجغرافية لتشمل سلطنة تقلى وكردفان وكسلا وسواكن، لتتوسع لبقية المناطق في عهد اسماعيل باشا

حيث فتحت دارفور سنة 1874م وتم ضم الاقاليم الاستوائية جنوبا. فتم توحيد تلك الممالك والاقاليم في كيان سياسي ذو حدود جغرافية معلومة مما حقق للبلاد وحدة سياسية وادارية تحت ادارة مركزية موحدة تدير شؤون البلاد من الخرطوم.

وقد اسس المصريون نمطا اداريا جديدا يختلف عن النظام الذي كان سائدا، تأرجح بين نظام المركزية واللامركزية في التسيير فكان على راس الجهاز الاداري حاكم عام يعمل على تنفيذ اوامر الادارة المصرية عرف باسم "الحكمدار" تمتع بسلطة شبه مطلقة حيث اجتمعت له السلطة المدنية والعسكرية.[1]

وقسمت البلاد الى سبع مديريات هي: دنقلة، بربر، الخرطوم، كردفان، سنار، فازوغلي والتاكة، عين على رأس كل مديرية مدير او مأمور مهمته حراسة الحدود وتأديب الخارجين والاشراف على شؤون العامة في مختلف مجالات الحياة، يعاونه في شؤون مديريته موظفين أهمهم وكيل للمديرية وكتبة وقاضي ومفتي ومجلس استشاري من الوطنيين وتتواجد بها حامية عسكرية، والمديرية بدورها قسمت الى اقسام يديرها ناظر، مع احتفاظ بعض المدن الساحلية بنظام خاص برئاسة محافظ ومجلس محلي.

ونتج عن هذا الوضع الجديد الذي اتسم بالأمن والاستقرار بفضل الادارة الموحدة ازدياد في التبادل بين البلدين في كل المجالات فكثرت القوافل والرحلات التجارية، وانتشر العمران في ارجائه وبدا يأخذ بأسباب الحضارة والتقدم.

- فهل لقي الاقتصاد في السودان نفس الاهتمام من الادارة المصرية الذي عرفته الجوانب الادارية والعسكرية؟. هل ازدهرت الزراعة؟. وشيدت المصانع؟. وكيف انعكس ذلك كلة على التجارة وشؤون المال؟.

- ملامح الاقتصاد السوداني قبيل عام 1821م:

تعتبر دولة الفونج في سنار[2] ومملكة الفور في دارفور أكبر تنظيمين سياسيين في السودان عشية امتداد الحكم المصري اليه سنة 1821م، وكانت العلاقة بينهما ومصر خاصة التجارية قائمة حيث التبادل المشترك من أهم الأنشطة الاقتصادية. والتي اشتهر بها السودان منذ زمن بعيد خاصة في مجال التجارة والزراعة بل حتى الصناعة قد عرف الطريق إليها منذ أيام الدولة المروية[3]، وكانت من أهم البضائع التي تصدر إلى مصر من بلاد السودان، الرقيق، والجمال والعاج وريش النعام والذهب، وتستورد الملابس والأدوات المعدنية والعطور، البهارات والخرز والآلات الحربية[4]. وقد أخذت الأوضاع التجارية في مملكتي السودان وقتها تتدهور خاصة بعد الضعف الذي حل بمملكة سنار في آخر أيامها.

وعليه فقد شهد السودان في الفترة التي سبقت قيام الحكم العثماني المصري ثلاث ظـــواهر، لهـــا دلالاتهـــا المباشرة على سير الأحداث اللاحقة في السودان، تمثلت الظاهرة الأولى؛ في الوهن الـــذي أصـــاب المؤسســـة السياسية في مملكتي الفونج والفور، والنفوذ العثماني المصري في منطقة سواكن، أما الظاهرة الثانية؛ فتمثلت في الصعاب التي واجهت الحركة التجارية، وكذلك نجد صعوبات أخرى تمثلت في:

- انعدام الأمن والحماية بالنسبة للقوافل التجارية بالذات وهذا عند اجتيازها الحدود الفاصلة بين منطقة وأخرى.
- اشتداد النشاط الإقطاعي، وكثرة الغارات على القوافل التجارية.
- فرض الضرائب العينية والنقدية على كل قافلة، مقابل إعطائها حق المرور بسلامة.
- مضاربات التجار والذي كان محدودا في سوق واحدة، فتجار كردفان الذين يفدون على دارفور، غير أولئك الذين يذهبون إلى شندي، والذين يذهبون إلى شندي من مصر غير الذين يشقون طـــريقهم الى سنار وهكذا.

الظاهرة الثالثة؛ توضح الدور الأساسي الذي كان يلعبه السلطان في التجارة الخارجية فهو الذي ينظم التجارة، التي كانت في الأساس تعتمد على البضائع الكمالية ذات الوزن الخفيف، والعائد المرتفع[5].

باستقرار الأحوال في السودان واستتباب الأمن في ربوعه ولو نسبيا، شرع محمد علـــي باشـــا[6] واســـتمر خلفاءه من بعده في وضع خطة ونظام إداري لإدارة البلاد المفتوحة شمل جميع الميادين الإداريـــة والعســـكرية والمالية والاقتصادية.

عمل محمد علي باشا وخلفاءه على تحسين وضعية أهالي السودان الاقتصادية، وجلب كل ما يوفر لهم الأمن والطمأنينة والرفاهية في بلادهم بما يعود عليهم وعلى مصر من الفائدة، فشمل اهتمامه كل ميادين الاقتصاد من زراعة وصناعة وتجارة.

1ـــ الزراعة والثروة الحيوانية:

أ- الزراعة:

لقد تركزت السياسة الزراعية للإدارة المصرية منذ 1821م في الاقاليم السودانية للنـــهوض بهـــا ورفـــع مستواها، وقد كانت على درجة كبيرة من البدائية في نظمها واساليبها، على الرغم من توفرهـــا علـــى كـــل المقومات والامكانيات للإنتاج الزراعي من حيث وفرة الاراضي الخصبة وتوفر المصادر المائية في الكـــثير مـــن المناطق[7]، ولكنها كانت في حاجة لمن يوجه السودانيين لاستقلالها.

وقد جاءت هذه الفرصة عند ضم الادارة المصرية للسودان وتشكيل حكومة مستقرة، اولت اهتماما كبيرًا بالنهوض بالقطاع الزراعي، خاصة على عهد محمد علي محاولا مواصلة الثورة الزراعية التي بدأها في مصر فجلب معه عدد من المهندسين ومنح كل واحد منهم مائة فدان على أن يتولوا تدريب السودانيين على أصول الزراعة والفلاحة، ووجه بأن يعطوا الاهالي كل ما يطلبونه عن طريق السلفية لمدة معينة، وأن تكتفي الإدارة بعد انقضاء السنوات التي ستحدد بأخذ العشر فقط كضريبة، وتشجيعهم بعد ذلك بزراعة الأرض وحصدها على حسابهم الخاص[8].

وصدرت الأوامر للمديرين بمصر لتسهم مديرياتهم بعدد من الفلاحين المهرة للمساهمة في تعمير سنار وكردفان وتعليم الأهالي الزراعة الحديثة، وكان ذلك في عهد خورشيد باشا[9]، وكانت الضرائب المفروضة على الأراضي أقل منها في غيرها من الضرائب.

وتم امداد السودان بكل ما يحتاجه من المهندسين والخبراء والفنيين المصريين في شؤون الري والزراعة، حيث قاموا بشق الترع واقامة الجسور والسواقي وحفر الابار وقنوات الري ، بالإضافة الى دعمهم بالآلات والادوات الزراعية المصرية مثل المحراث الحديدي وساقية التابوت، كما بذلت الجهود لمكافحة الآفات الزراعية كالجراد، كما لوحظ الدور الكبير الذي لعبة الجيش في بداية الحكم المصري في حمل عبء الاصلاحات الاقتصادية.[10]

وتنفيذا لسياستها الاقتصادية بذلت الادارة المصرية جهودا كبيرة في الميدان الزراعي، حيث رأت أنه لا سبيل لزيادة إنتاج البلد واستغلال ثرواته الطبيعية (زراعية ـ حيوانية) إلا بتحسين المزروعات ونسل الحيوانات، وإدخال الطرق الحديثة في كليهما.

فأدخلت بعض الغلات الزراعية الجديدة الى الاقاليم السودانية حسب خصوصياتها، خاصة المحاصيل ذات القيمة النقدية وكان إدخال تلك المحاصيل لسد حاجة مصر والسوق الخارجية، فقد كتب محمد علي باشا رسالة في عام 1824م موضحا فيها أن هدفه من امتلاك السودان هو إنعاش التجارة مع مصر، ذلك بتشجيع زراعة المحاصيل النقدية كالصمغ. السنامكي. قصب السكر. الأفيون...

أحدثت هذه المحاصيل تغييرًا كبيرًا حيث كان طابع الزراعة التقليدية من محاصيل غذائية. وكان على راس هذه المحاصيل نبات النيلة[11] الذي نجحت زراعتها وصناعتها نجاحا باهرا في كل من دنقلة وبربر والجاعلين، وكانت عائداته المالية كبيرة على الاهالي والحكومة خاصة بعد الغاء احتكارها بعد عام 1839م، وكذلك

شجعت زراعة قصب السكر بدنقلة وبربر وسنار، والبن بهرر حيث كان من اهم محاصيل ساحل البحر الاحمر الغربي حيث كان يصدر الى اليمن.[12]

وادخلت كذلك زراعة الكتان الضرورية في صناعة السفن والمراكب، حيث نجحت زراعته كثيرا خاصة في دنقلة وسنار والخرطوم وبربر والجاعلين، حتى استعاضت بإنتاجها المحلي عن الاستيراد من مصر.[13]

بالإضافة للجهود لتحسين الأنواع التي كانت تزرع من قبل، ففي عهد "اسماعيل باشا"[14] أيام الحكمدار "ممتاز باشا"[15] بدأت زراعة القطن في السودان بشكل واسع في المناطق الشرقية التي تتوفر فيها مياه الري نتيجة لارتباطها بالسوق الخارجية، وزرع المصريون في سنار أشجار الفاكهة كالعنب والليمون والتين، كما بذلت جهود لزراعة الأرز وقصب السكر في مناطق السودان. وقد احتكر محمد علي باشا تجارة السودان، فكانت المحصولات تباع لوكلاء الحكومة.

ويمكن القول أن الزراعة قد وجدت حظًا من العناية حيث اهتمت الحكومة بتطوير الأساليب التقنية الزراعية، وأُدخلت محاصيل وغلات جديدة، غير أن الفساد الإداري والسياسة الضريبية المتسلطة أدت إلى تدهور الزراعة وخراب الكثير من السواقي مما دفع بالناس الى التنقل والهروب المستمر.[16]

ب – الثروة الحيوانية:

أما الثروة الحيوانية فقد كانت البلاد تتميز بتعدد أنواع الحيوانات من أبقار وضأن وماعز وجمال حرصت مصر على تنميتها، من خلال الاهتمام بعلاج وحماية رؤوس الماشية والاغنام من الامراض والاوبئة التي كانت تفتك بها من خلال الاستعانة بأطبائها البيطريين وتوفير الاعلاف والمياه، هذا وقد بذلت الجهود لتحسين نسل الماشية، فاستوردت المواشي والأغنام من الخارج لتحسين النسل وزيادة الإنتاج الحيواني، فحاول بعض الحكام لتهجين بعض الانواع من الماشية السودانية مع السلالات الجيدة، حيث اهتم الحكمدار "ابو ودان"[17] بكباش "المارنيوس" ذات الصوف الوفير، اما الحكمدار "خورشيد باشا" فقد اهتم بكباش "ابو صنبو" الموجودة بصعيد مصر، والتي تتميز بجودة لحومها واصوافها.[18] وتم التوسع في تصدير الماشية، وقد أُرسل خبراء من مصر لتدريب الأهالي للاستفادة من الجلود.[19]

وقد حصلت مصر على احتياجاتها من الابل والماشية من غرب السودان خاصة منطقة كردفان من قبائل البقارة والبكابيش، والتي كانت تجد اقبالا كبيرا من اثرياء اسيوط وفي مقدمتها الثيران والابقار، حيث حرصت الحكومة المصرية على اقامة المحطات لراحة الابل، وعينت لها الموظفين عرفوا "بمأموري ادارة الجمال"، اما موظفو الماشية فقد عرفوا "بمأموري تسهيل الماشية".[20]

حصلت الإدارة المصرية في السودان على عدد كبير من الماشية إلا أنهم لم يستفيدوا منها كما كانوا يخططون، ورغم العناية بها الا انه مازالت الأمراض تفتك بها في رحلتها الطويلة من السودان إلى مصر، وكذلك كانت تعاني من قلة العلف والعناية الطبية.[21]

2ـــ الصناعة والتعدين:

اقتصرت الصناعة في السودان قبل امتداد الادارة المصرية اليه عام 1821م على انتاج السلع والاشياء الضرورية البسيطة التي تخدم الحياة في البيئة المحلية، واكثرها كانت تقوم على غلات نباتية كالمنسوجات القطنية والحصر وسعف النخيل والدوم، وبعض الصناعات الجلدية مثل القرب والاكياس الجلدية، والتي كانت تجد طريقها للتسويق في مصر والحجاز،[22] بالإضافة الى ادوات الزينة كالأقراط والخلاخيل والاساور وغيرها من الحلي المصنوع من الحديد والنحاس والذهب، وادوات الحرب والقتال التي صنعوها من المعادن كالسهام والحراب والخناجر والسكاكين[23].

ولما انتقلت الاقاليم السودانية للسيادة المصرية، عملت الادارة المصرية على رفع مستوى بعض الصناعات المحلية والنهوض بها وادخال صناعات جديدة اليها لم تكن معروفة من قبل،[24]

ولتكوين السودانيين وتدريبهم على هذه الصناعات فقد ارسل عدد منهم الى المصانع المصرية وبعض مدارسها الفنية المتخصصة، كما ارسل للسودان بعض الفنيين المصريين المتخصصين في بعض الحرف كالنسيج والدباغة والحدادة والنجارة لتعليم ابناءه فنون هذه الصنائع والحرف.[25]

ويذكر التقرير الذي كتب عن زيارة محمد علي باشا للسودان أن الباشا قد أبدى الاهتمام أيضًا بالتنقيب عن الحديد في كردفان إذ أرسل من الخرطوم في طريق عودته إلى مصر مهندسًا فرنسيًا يدعي لامبرت إلى إقليم كردفان ليقرر أن كان من الممكن شق ترعة من النيل إلى كردفان توطئة لتشغيل وإدارة معدن الحديد على الوجه المطلوب.[26]

والذي كان الأهالي يستغلونه بطريقة بدائية بتحويله إلى رؤوس للسهام وبعض الآلات اللازمة للزراعة، ولما امتدت الإدارة المصرية لهذه الجهات أرسلت عينة من خام الحديد المستخرج إلى مصر لفحصها، ومنذ عام 1823م أصبح معظم الحديد المستخرج من كردفان يستخدم في صناعة المسامير اللازمة لترسانة السفن[27].

ان الادارة المصرية لم تغفل اهمية نهر النيل كشريان حيوي يربط بين شطري وادي النيل[28] في ظل الادارة الموحدة، كما يربط في نفس الوقت مديريات السودان ببعضها البعض، مدعما بذلك طرق القوافل البرية،[29]

وهذا الاهتمام بالنقل المائي نتجت عنة العناية بصناعة المراكب والسفن، خاصة في عهد محمد على ثم على عهد الخديوي اسماعيل اذ شهدت تطورا كبير لم يعرفه السودان من قبل.[30]

فقاموا ببناء ترسانة سنار والخرطوم[31] ودنقلة وبربر والجاعلين، ثم أُقيم منجر المقـــرن لصـــناعة المراكـــب وأصبحت صناعتها من الصناعات المهمة. حيث امدت في البداية ترسانة بولاق بمصر حاجة السودان من المواد الاولية الضرورية لهذه الصناعة، لكن سرعان ما استغنت عنها، باستعمال القطن المحلي المنـــتج بـــبلاد النوبـــة وسنار، والحديد المستخرج من كردفان او عن طريق دارفور، كما تم تشغيل السودانيين ممن تم تدريبهم سابقا بمصر.[32]

وعليه فان تقدم صناعة السفن في السودان في عهد الحكم المصري خاصة على عهد الحكمدار احمـــد باشـــا "ابو ودان" نتجت عنه ما يشبه الثورة في نظام النقل النهري ليس بين شطري الوادي فحسب، وانما فتح طريق الاتصال بين جنوب وشمال السودان نفسه بعدما كان شبه مقفل، حيث لعبت هذه السفن المصنعة محليـــا دورا كبيرا في عمليات الكشف الجغرافي خاصة في حملات البكباشي سليم قبطان، واسهمت في تطوير طرق التجارة النهرية ونقل المسافرين.

ونتيجة لنجاح زراعة القطن في عديد الاقاليم السودانية اقيمت مصانع لغزل ونسج القطن في كل من دنقلة وبربر والجاعلين والمحسن، ونظرا لجودتها فقد غزت اسواق سنار واصبحت من السلع الرئيسية التي تصـــدر الى مصر عبر قوافل سنار ودارفور، وفي عهد اسماعيل باشا شجعت الحكومة إقامة المحالج والدواليب والمكابس لحلج القطن وإعداده كما شجعت الصناعات الوطنية التي اشتهر بها السودان من العاج وغير ذلك مـــن الصـــناعات اليدوية وأرسلت المطاحن من مصر لطحن الغلال اللازمة للسودان[33].

كما استغلت المعادن الأخرى كالرصاص والنحاس في الصناعة والتي كانت تستخرج من جنـــوب غـــرب دارفور. وكذلك نشأت صناعات أخرى مثل الصابون والسجائر ولكنها كانت محدودة، أما الصناعات اليدوية التي كانت موجودة قبل العهد التركي فقد ظلت قائمة.

كما لا ننسى اهتمام محمد علي باشا بالذهب الموجود بجبال النوبة بفازوغلي، حيث جهز حملات عسكرية لتوسيع ممتلكاته في المناطق التي يضن بوجود الذهب فيها، كما أرسل عدد كبير مـــن العمـــال والمهندســـين والآلات لاستخراج الذهب وتصفيته سبكه إلى هذه المناطق، ومما يدل على اهتمامه بهذا المعدن هو قيامه برحلة إلى السودان في شتاء 1838ـــ1839م ليقف على حقيقة الوضع هناك وعله يضفر على الذهب.

كما أن الإدارة المصرية لم تغفل على الاهتمام بالجانب البشري فأرسلت بعض السودانيين لمصر لتعلم بعض الصناعات والحرف ثم يعودون لبلادهم لممارستها، ومن أهم هذه الصناعات والحرف كالغزل والنسيج والصناعات القائمة على الإنتاج الحيواني، وصناعة السفن، والتعدين ... [34].

3- التجارة وشؤون المال:

أ- التجارة :

أما التجارة فقد كانت قائمة بين مصر والسودان قبل الإدارة المصرية منذ أزمنة بعيدة وقد سعت إلى تطويرها بغرض الاستفادة من موارد البلاد المختلفة، من خلال الاهتمام بحركة المواصلات وبطرق النقل، فشهد السودان دخول البواخر النيلية غير أن الشلالات اعاقت حركة الملاحة النيلية، وشهد عام 1863م قيام شركة ملاحة بحرية مصرية عُرفت باسم "العزيزية المصرية" وبدأت تسيير رحلات منتظمة بين السويس وسواكن، ومحاولة بناء خط سكة حديد بين الخرطوم وسواكن غير أن هذا المشروع توقف للعجز المالي. كما أنشأت الادارة المصرية خطوط تلغراف واسعة شيدتها شركة سمنز الألمانية[35]. ربطت هذه الشبكة عواصم المديريات.

في البداية كانت معظم تجارة السودان تتعامل بطريقة المقايضة، وبامتداد الحكم المصري وما ترتب عنه من نمو في المعاملات التجارية واتساع مداخيلها، حيث شهدت الأسواق الداخلية، خاصة في المدن الكبيرة مثل العاصمة الخرطوم، حركة تجارية نشطة لم يعيقها إلا قلة العملة المتداولة واختلاف أنواعها خاصة العملات الصغيرة الضرورية للتبادل التجاري مما دفع بالحكومة إلى إرغام الناس في بعض الأحيان على قبول نقودها المعدنية مقابل بضائعهم، بدأت التعامل بالنقود فانتشر الجنيه المصري والعملة المصرية الفضية خاصة في مدن السودان الكبرى.

مما ادى إلى إزياد نشاط التجار المحليين "الجلابة" وبرزوا إلى السطح كقوى اقتصادية واجتماعية لعبت دور هام في تطورات الاحداث في تاريخ السودان لاحقًا، وقد تأثروا بسياسة الاحتكار التي مارستها الإدارة التركية مما قلص من مقدراتهم التجارية، وقد لعبت الضرائب دورًا كبير في إرباك الحركة الاقتصادية في البلاد لضخامتها نتيجة للفساد الإداري[36].

وترك أمر حماية القوافل التجارية لشيوخ القبائل الموالين للحكومة والتي تمر هذه القوافل بأراضيهم، حيث اشتهرت قبائل الكبابيش بالعمل في نقل السلع والبضائع وحراسة القوافل مقابل مبالغ تأخذ من القوافل المارة

بما لا يتجاوز 10% من قيمة البضائع، على أن تقوم هذه القبائل بتمهيد الطرق البرية وتهيئتها ووضع العلامات الحجرية التي ترشد القوافل[37].

ظلت التجارة في العهد المصري تتبع طرق القوافل التقليدية لمصر أو لميناء سواكن، فتصدر العاج وريش العام والتمر الهندي والسنامكي والجلود وقرون الخرتيت والنيلة والمسك والزفت، والشحم والعسل والذرة والملح، وتستورد المنسوجات القطنية والآلات القاطعة والروائح العطرية والخرز وغيرها[38].

ويمكن أن نقسم البلاد الى ثلاثة أقسام من حيث الطرق واتصالها تجاريا بمصر والبحر الأحمر:

فالأول؛ حوض النيلين الأزرق والأبيض وروافدهما بما في ذلك كردفان الشرقية، تتدفق المتاجر في هذا الإقليم بالنيلين الى الخرطوم ومنها شمالا الى بربر ومن ثم الى شرق سواكن، أو شمالا عبر الصحراء الى كرسكو.

الطريق الثاني؛ فهو طريق الأربعين الشهير فيبدأ من كوبي بدارفور وينتهي في أسيوط ، ينقل حاصلات كردفان الغربية ودارفور.

الطريق الثالث؛ فيخرج من متاجره في الحبشة وينتهي عند مصوع على البحر الأحمر[39].

وللنهوض بالتجارة وتوسيعها اصدر الخديوي محمد سعيد باشا في زيارته الشهيرة للسودان اواخر 1856م، مراسيم للإصلاح المالي والإداري والرفع من شأنهما عرفت بمراسيم الخرطوم وكان ذلك في 26 جانفي 1857م[40]. شملت تنظيم المواصلات والبريد حيث أمر بتعبيد الطرق وتأمينها وبحث أمر مد سكة الحديد بين إقليم بربر وسواكن، كما ربط بلاد السودان بعضها ببعض ومع مصر بالبريد، فأقيمت محطات على مسافات محددة لتغيير الجمال واستبدالها في المواصلات، كما بذلت محاولات لتذليل العقبات التي تعترض الاتصال النهري بين مصر والسودان وبين شمال السودان وجنوبه[41].

كما اهتم اسماعيل باشا بالبريد فانشأ لهذا الغرض مكاتب منتظمة لها في عواصم السودان، تسيرها إدارة الخرطوم منذ عام1873م، كما بلغت خطوط التلغرام التي أنشئت في السودان في سنة 1870م الى 2110كلم وبلغ عدد مكاتبها في السودان 21 مكتبا[42] ليوفر له سبل الاتصال الداخلي بين أجزائه وبين العالم الخارجي عن طريق البحر الأحمر والموانئ الصالحة، وان يمد حدوده شرقا وجنوبا و غربا.[43]

وفي عهده تم استتباب الأمن مما سمح بتنظيم المواصلات واتساعها فازدهرت الملاحة البحرية، ومدت خطوط السكة الحديدية بين حلفا والسودان، وإنشاء البيوت التجارية الكبيرة التي كانت تتولى عملية التصدير والاستيراد من والى مصر وأوروبا، مما ادى الى ازدهار التجارة في السودان وأهم هذه المنتوجات العاج وريش النعام والتبر والصمغ والجلود والمواشي، غير ان تجارة الرقيق لقيت رواجا كبيرا بفضل ما تدره من أموال.

ب ــ النظام المالي وتحصيل الضرائب:

اقتصر اهتمام الادارة المصرية بالنظام المالي في السودان على عدد من الموظفين المختصين بالشؤون المالية واستخلاص الضرائب، ضمن الجهاز الاداري المحلي لكل مديرية او قسم فقط و لم يكن لها جهاز خاص بها. ورغم ذلك مهدت الادارة الجديدة الطريق للقضاء على عملية المقايضة بالسلع من خلال تشجيع التداول بالنقد وزيادته واستخدامه في كل المعاملات التجارية، مما تولد علية مشاكل مالية وازمة في النقد.[44]

اعتمد عصب النظام المالي في السودان على اقرار الضرائب المختلفة على كل نواحي النشاط، حيث قام المصريون بإدخال نظام ضريبي جديد كل الجدة على أهالي السودان فكان هذا سببا مخلا بالحياة الاقتصادية[45]، منها الضريبة الزراعية على السواقي، وضريبة الرأس على المواشي والرعاة، والرسوم الجمركية على التجار والجلابة.[46]

و لم تراعي هذه الضرائب مقدرة الفرد كما كان على أيام الفونج بل اصبحت فرضا يسهم الجميع في اداءه، فضلا على تمسك القائمين على جمعها بان تحصل نقدا او جزءا منها على الاقل، حيث مثلت عبئا على كاهل الناس واضحت عملية جمعها شاقة وخطرة يتخللها الاضطراب والفوضى بسبب امتناع السكان وقسوة الحكام والقائمين عليها. فكانت لعنة على الإدارة المصرية لما جلبته من حقد الأهالي نتيجة ارتفاعها وسوء توزيعها، فهي خفيفة على الأغنياء بحسب مقدرتهم على رشوة المأمورين وقربهم من الحكام حتى كان جانب كبير من أملاك الأغنياء والمأمورين معفيا من الضرائب[47].

ولعلاج ذلك واصلاحه خفف سعيد باشا في زيارته للسودان من الأعباء المالية على الأهالي السودانيين، وجعل جباية الضرائب والفصل في المنازعات المحلية من اختصاص مشايخ البلاد وحدهم، وأعفاهم من تأدية الضرائب مقابل عملهم في جبايتها كما أعفى أصحاب الحرف والصناعات من الضرائب كما ألغى الجمارك بين مصر والسودان، حتى يحد نفور السودانيين من الحكم المصري من جهة، ولإيقاف حركة النزوح والهروب من زراعة الأرض وإغرائهم بالعودة إليها من جهة اخرى.[48]

– الخاتمة:

وفي الختام هذه لمحة موجزة عن احوال السودان الاقتصادية خلال القرن التاسع عشر الميلادي عند امتداد الحكم المصري اليه، فرغم اتساع الاقاليم السودانية وبعدها عن بعضها البعض وعن مقر الحكومة المركزية في القاهرة، وصعوبة المواصلات واختلال الامن في بعض الاحيان، الا انه شكل هذا الحكم الجديد وحدة ادارية واقتصادية معينة تهدف لاستثمار موارد البلاد ومقدراتها الطبيعية والبشرية، والاخذ بأسباب النهوض بأوجه

الاقتصاد المختلفة من زراعة وتربية حيوان وصناعة والبحث عن الثروة المعدنية بالإضافة الى توسيع التجارة واصلاح نظام الضرائب وشؤون المال.

الهوامش:

(1) Rebert et Mainne Cornevin , Histore de L' afrique des origine à la deuxiéme guerre mondiale , 3 eme trim , 1974 , p 287 .

(2) جزيرة سنار تقع بين النيل الأبيض والنيل الأزرق، هي بلاد المكروبين الذين ذكرهم هيرودوت أنهم في أقصى جنوب إثيوبيا، قامت هذه المملكة على إنقاذ مملكة علوة (العنج) سنة 1505م، حيث امتدت من الشلال الثالث إلى أقصى جبال فازوغلي شمالا وسواكن على البحر الأحمر إلى النيل الأبيض شرقا وغربا، وهي عاصمة مملكة الفونج ما بين 1505م إلى 1821م . أنظر : محمد بن عمر التونسي، تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان، تحقيق ظليل محمود عساكر ومصطفى محمد مسعد، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، 1965م، ص 30.

(3) مروة هي مركز مملكة الشايقية التي قامت على أطلال مملكة نبتة القديمة، وهي مملكة عربية محضة، امتدت من الشلال الرابع إلى أبي دوم قشابي، اشتهر الشايقية في السودان بالشجاعة وحب الغزو . للمزيد أنظر: نعوم شقير، جغرافية وتاريخ السودان، الطبعة الأولى، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1967م، ص 427 .

(4) محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث 1820-1955، الطبعة الثانية، مركز عبد الكريم ميرغني، الخرطوم، السودان، 2002 م.

(5)- محمد سعيد القدال، السياسة الاقتصادية للدولة المهدية. مصادرها. مظاهرها. تطبيقها. 1881م – 1898م ، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1412هـ . 1992م، ص ص 18 19 21.

(6) يعتبر هو مؤسس مصر الحديثة والعائلة الخديوية في مصر التي استمر حكمها حتى سنة 1958م، ولد سنة 1769م بمقدونيا توفي والداه وهو في سن الرابعة عشر، فكفله عمه طوسون حتى بلغ أشده، فزوجه ابنته ثم اشتغل بتجارة الدخان، تدرج في سلك الجندية ولما ارسلت الدولة العثمانية الجيش الى مصر لانتزاعها من الفرنسيين كان نائب رئيس الكتيبة الالبانية ثم قائدا لها، شهد واقعة أبي قير، واخذ يتدرج في المسؤوليات إلى إن أصبح واليا على مصر ما بين عامي 1805-1848م، وأصدر الباب العالي فرمانا بتوليته على ولاية مصر ووصل إليها في 10 ربيع الثاني سنة 1220هـ/الموافق لـ8 جويلية 1805م، خاض العديد من الحروب بالوكالة عن الدولة العلية ضد الوهابية في الحجاز وفي بلاد الشام واليونا، كما ضم السودان توفي بالقاهرة في 13 رمضان 1365هـ/ الموافق لـ 2 أوت 1849م، ودفن في الجامع الذي بناه بالقلعة. للمزيد انظر محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، 1981م، ص ص 390،391.

(7) مكي شبيكة، السودان عبر القرون، الطبعة الأولى، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1964م، ص 26.

(8) حسن أحمد إبراهيم، رحلة محمد علي باشا إلى السودان، الطبعة الأولي، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، الخرطوم، السودان 1980 م، ص 52.

(9) علي أغا خورشيد ابن شقيقة محمد علي باشا، نولى حكمدارية السودان من 31 أوت 1826م إلى 12 ديسمبر 1838م، كان ذا دين وورع واستقامة، شيد المساجد وأحسن إلى العلماء، وفي فترته زار محمد علي باشا السودان فنزل بالخرطوم في 25 نوفمبر 1838م. للمزيد انظر: إبراهيم فوزي باشا، السودان بين يدي غردون وكتشنر، إدارة جريدة المؤيد، الخرطوم، السودان، 1319هـ، ص 64.

(10) صلاح احمد هريدي علي، "مصر والسودان في النصف الاول من القرن التاسع عشر"، المثلث الذهبي – امكانيات التكامل، اعمال المؤتمر الدولي لمركز البحوث السودانية بالتعاون مع قسم التاريخ بمعهد البحوث والدراسات الافريقية – جامعة القاهرة – والسفارة السودانية والليبية بالقاهرة، مصر، 2013م، ص ص 348،349.

(11) يستخدم في صباغة الملابس والمنسوجات.

(12) صلاح احمد هريدي علي، المرجع السابق، ص 350.

(13) نسيم مقار، مصر وبناء السودان الحديث، الطبعة الاولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1993م، ص 15.

(14) هو إسماعيل بن إبراهيم بن محمد علي، ولد في القاهرة في الحادي والثلاثين من كانون الأول1830، تعلم مبادئ العلوم العامة والرياضيات واللغتين التركية والفارسية، سافر إلى فرنسا لإكمال دراستهُ، وعاد إلى مصر بعد وفاة عباس باشا، ليُصبح ولي العهد بعد وفاة محمد سعيد باشا عام 1863. انظر: محمد كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، دار الثقافة، القاهرة، 1976، ص164

(15) تولى ممتاز باشا حكمدارية السودان بعد تنحية جعفر مظهر باشا في سبتمبر 1871م، ما بين 1871-1873م، فادخل إليه إصلاحات زراعية هامة من خلال إدخال زراعة القطن المصري لأول مرة اتهم بالرشوة، وقد أكثر أهل السودان من التشكي به فأوقف عن الخدمة سنة 1873م وسجن في الخرطوم للتحقيق معه ومات فيها عام 1875م. للمزيد انظر: نعوم شقير، المصدر السابق، ص567.

(16)- محمد سعيد القدال، السياسة الاقتصادية، المرجع السابق، ص 27 .

(17) أحمد باشا جركس (أبو ودان) تولى من 12 ديسمبر 1838م إلى 25 أكتوبر 1843م) غزى السودان الشرقي وأسس مدينة كسلا.

(18) نسيم مقار، مصر وبناء السودان الحديث، المرجع السابق، ص ص 17،16.

(19) مكي شبيكة، السودان عبر القرون، المصدر السابق، ص128.

(20) صلاح احمد هريدي علي، المرجع السابق، ص 351.

(21) محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث، المرجع السابق، ص 100

(22) نسيم مقار، مصر وبناء السودان الحديث، المرجع السابق، ص 18

(23) نسيم مقار، الاسس التاريخية للتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان – دراسة في العلاقات الاقتصادية المصرية السودانية 1848/1821م – ، الطبعة الاولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985م، ص 129

(24) نسيم مقار، مصر وبناء السودان الحديث، المرجع السابق، ص 18

(25) حيث اصدرت الادارة المصرية تعليمات صارمة لحكام السودان بالاهتمام وتوسيع تعليم السودانيين فنون الصاعة حتى لا يطلبون الصناع مستقبلا من مصر، وعدم مغادرة الفنيين المصريين السودان حتى يكمل تدريب العدد المحدد من السودانيين الحرفة التي تخصص فيها، مقابل صرف علاوات مالية تشجيعا لهم. للمزيد انظر: نسيم مقار، الاسس التاريخية للتكامل، المرجع السابق، ص 131 وما بعدها.

(26) حسن أحمد إبراهيم، المرجع السابق، ص 17

(27) Hill. R, Egypt in the sudan, Oxford, London,1935, p 57.

(28) هو أطول انهار العالم وحوضه مكون من رافدين هما؛ رافد النيل الأبيض النابع من الهضبة الاستوائية، ورافد النيل الأزرق النابع من الهضبة الإثيوبية، ويلتقيان في مدينة الخرطوم. انظر الصادق المهدي، مياه النيل الوعد والوعيد، ط1، مركز الأهرام، مصر، 2000م، ص48.

(29) نسيم مقار، الاسس التاريخية للتكامل، المرجع السابق، ص 138

(30) نسيم مقار، مصر وبناء السودان الحديث، المرجع السابق، ص 18

(31) مدينة سودانية أنشأها عثمان باشا، ومنذ عام 1824م أصبحت عاصمة للسودان بدلا من العاصمة القديمة وادي مدني، سميت بالخرطوم لتواجدها على شكل خرطوم الفيل عند ملتقى النيلين الأبيض والأزرق. للمزيد أنظر: محمد إبراهيم أبو سليم، تاريخ الخرطوم، الطبعة الثانية، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1979م، ص 16 .

(32) نسيم مقار، الاسس التاريخية للتكامل، المرجع السابق، ص 139

(33) شوقي الجمل، تاريخ سودان وادي النيل حضارته وعلاقاته بمصر من أقدم العصور إلى الوقت الحاضر، الطبعة الأولى، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، 2008م، ص413.

(34) مكي شبيكة، السودان في قرن، مطبعة لجنة التأليف والنشر، القاهرة، مصر، 1996م، ص52.

(35) محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث، المرجع السابق، ص 112

(36) نفسه، ص 114

(37) مكي شبيكة، السودان في قرن، المصدر السابق، ص 47 .

(38)- مكي شبيكة، مختصر تاريخ السودان الحديث، الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان، 1965م، ص 44 .

(39)- مكي شبيكة، السودان عبر قرون، المصدر السابق، ص 647 .

(40) شوقي الجمل، المرجع السابق، ص284.

(41) محمد فؤاد شكري، مصر والسودان .تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر ميلادي 1820م 1899م، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1963م، ص 56.

(42) عبد الرحمان الرافعي، عصر إسماعيل باشا، الجزء الأول، الطبعة الرابعة، دار المعارف، مصر، 1987م. ص168.

(43) Hill.op.cit.p107.

(44) نسيم مقار، احوال السودان الاقتصادية تحت الادارة المصرية في الفترة ما بين 1821-1848م، اطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة القاهرة، مصر، 1959/1958م، ص ص 398، 399.

(45) محمد سعيد القدال، الإمام المهدي محمد بن عبد الله 1844م – 1885م، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1992م، ص 16 .

(46) نسيم مقار، احوال السودان الاقتصادية، المرجع السابق، ص 398،

(47) مكي شبيكة، السودان عبر قرون، المصدر السابق، ص 248.

(48) محمد محمود السروجي، دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، مكتبة الاسكندرية، مصر، 1998م، ص285.